أسماء أبو رميله* ود. محسن يوسف

تطور التجارة الخارجية الإسرائيلية

تعكس التجارة الخارجية لأية دولة واقعها الاقتصادي وعلاقاتها السياسية الخارجية مع دول العالم وتوضح عناصر قوة وضعف الدولة. وهذه القاعدة تنطبق على دولة إسرائيل مثلما تنطبق على غيرها من دول العالم.

التجارة الخارجية هي الجزء الأكثر أهمية في العلاقات الاقتصادية الخارجية، وهي عبارة عن مجمل التبادل التجاري للسلع والخدمات مع العالم الخارجي. ويشمل مصطلح العلاقات الاقتصادية الخارجية إضافة إلى التجارة الخارجية بالسلع، انتقال رأس المال وعناصر الإنتاج الأخرى والاقتراض من الخارج، والتعاون في مجال البحث والتطوير التكنولوجي والمساعدات والمعونات الخارجية وما شابه. وتحكم هذه العلاقات أطر مختلفة، كاتفاقيات التبادل التجاري والبحث والتطوير والارتباط بالتكتلات الاقتصادية أو باتفاقيات التكامل الاقتصادي التي تعتبر أرقى أشكال العلاقات الاقتصادية الدولية. سيتم التركيز في هذا البحث على موضوع التبادل السلعي بين اسرائيل ودول العالم فقط، أما فيما يتعلق بالجوانب الأخرى فسيتم التطرق اليها بشكل مقتضب أو تجاهلها كليا لكي لا يطول البحث أكثر من المطلوب.

تطور أداء التجارة الخارجية في الاقتصاد الإسرائيلي

ساهمت التجارة الخارجية بدور كبير في تطور الاقتصاد الإسرائيلي، خاصة في ظل ضيق السوق الإسرائيلية، حيث لم يتعد مجموع المستهلكين الإسرائيليين في نهاية العام ٢٠٠٠ ستة ملايين مستهلك، هذا فضلا عن النقص الشديد في الموارد الطبيعية (عبدالله ١٩٨٨ ص ١٣٨ – ١٣٩). لقد عملت إسرائيل منذ تأسيسها على فتح أسواق خارجية لتصريف فائض إنتاجها، وفي الوقت نفسه عمدت إلى البحث عن مصادر خارجية، للتزود بما تحتاج إليه من مواد خام وموارد طبيعية ضرورية للصناعات القائمة فيها. وقد أدى هذا التوجه الى تحقيق معدلات نمو مرتفعة للصادرات والواردات على حد سواء.

من جملة الظواهر المهمة التي سجلت عن الاقتصاد الإسرائيلي

* طالبة ماجستير في جامعة بيرزيت

في وقت مبكر من الستينيات، حالة تكاد تكون فريدة تتمثل في التثمير عن طريق العجز الخارجي. بعبارة أخرى، إن إسرائيل حاولت أن تغطي العجز في الموارد بين ١٩٥٠ و ١٩٦٠ عن طريق استيراد كبير يزيد عن الصادرات، بحيث يتم استغلال جزء كبير من الواردات في التكوين الرأسمالي الضروري لتحريك عجلة النمو والتطور. في وقت لاحق تم تبني هذه السياسة رسميا من قبل الحكومة الإسرائيلية التي صرحت في وقتها على لسان مدير عام وزارة التجارة والصناعة، ردا على آراء طرحت حول مشكلة العجز في الميزان التجاري: «ان الطريق لتخفيف ذلك العجز هو بتوسيعه بتكثيف النشاط الاقتصادي. إن نسبة عالية من الاستثمار تقود إلى نسبة عالية من النمو الاقتصادي، وهذا سيؤدي إلى نتيجة فرعية، ألا وهي تخفيض العجز» (ابو شكر ١٩٩٢ ص ١٨٦). على ما يظهر أن تلك السياسة كانت سياسة ناجحة لأن نسبة العجز بالميزان التجاري قد تقلصت من ٨٨,٧ العام ١٩٤٩ الى ١٩,٥ العام ٢٠٠٠. وبعد تحقيق نمو اقتصادي كبير اخذت الحكومات الاسرائيلية بالتقليل من نسبة الفارق بين الواردات والصادرات ولكنها حافظت في الوقت نفسه على نسبة متدنية من البضائع المستوردة لأغراض استهلاكية مقارنة بالبضائع التي تعتبر مواد خام أو سلع استثمارية، حيث بلغت هذه النسب العام ٢٠٠٠: ١٢,٨٪ بضائع استهلاكية مقابل ٨٧,٢ مواد خاماً وسلعاً استثمارية (انظر الجداول ١, ٣, ٤).

نظراً للأهمية القصوى التي توليها للاقتصاد والتجارة الخارجية عقدت اسرائيل عددا كبيرا من الاتفاقيات التجارية مع دول ومجموعات دول تتمتع باقتصاديات متطورة كبيرة. ومن بين هذه الاتفاقيات نذكر:

١- اتفاقية التجارة الحرة مع السوق الأوروبية المشتركة التي وقعت العام ١٩٧٥. وقد نصت تلك الاتفاقية على اعفاء جميع البضائع من والى الطرفين من جميع الجمارك منذ العام ١٩٨٠.

٢- حصلت اسرائيل العام ١٩٧٦ على وضع تفضيلي لمنتجاتها في السوق الأميركية بناء على قرار من الإدارة الأميركية. وبموجب هذا التفضيل أصبحت الولايات المتحدة تستوعب حوالي ٤٠٪ من صادرات إسرائيل (انظر جدول رقم ٢).

٣- في نيسان ١٩٨٥ وقعت إسرائيل اتفاقية منطقة تجارة حرة (FTA) مع الولايات المتحدة الأميركية. وبموجب هذه الاتفاقية تقرر أن يجري تقليص الرسوم الجمركية على السلع المتبادلة بين الدولتين تدريجيا حتى العام ١٩٩٥، عندما الغيت كافة الجمارك والقيود على التجارة بينهما.

لقد ضمنت الاتفاقيات المذكورة اعلاه وغيرها من اتفاقيات، تنشيط التجارة الخارجية الاسرائيلية. وفي الوقت نفسه جعلت من اسرائيل مركزا مهما للشركات والأفراد الذين يرغبون في الدخول الى سوق الولايات المتحدة الأميركية والسوق الاوروبية المشتركة لانها جعلت منها حلقة وصل مهمة بين هذين السوقين العملاقين. أي أن اسرائيل اصبحت مركزا عالميا لكل من يتطلع للدخول في السوق الاميركية أو الاوروبية، ليس فقط ممن يسكنون في هاتين المنطقتين وانما من كل دول العالم. وهذا كان أحد أهم الأسباب التي أدت الى زيادة الاستثمارات الأجنبية في اسرائيل بشكل لافت للانتباه، حيث اصبحت هذه الاستثمارات تحسب بملياردات الدولارات سنويا (الكتاب الإحصائي السنوي رقم ٥١ العام ٢٠٠٠، جدول ٥,٧). وبالتالي حصلت اسرائيل على استثمارات كبيرة ومهمة هي بأمس الحاجة لها لاحداث نمو اقتصادي (هلال ١٩٩٥ ص ١٦٤ – ١٦٥).

تطور حجم الميزان التجاري

أوضحت المعطيات الإحصائية المتوفرة، أن حجم الميزان التجاري بمكوناته، الصادرات والواردات من السلع والبضائع، قد ازداد بشكل عظيم خلال الفترة ١٩٤٩– ٢٠٠٠. فالواردات الإسرائيلية زادت من ٩,٢٥١ مليون دولار العام ١٩٤٩ إلى اكثر من ٨٠٧٠ مليون دولار العام ١٩٨٠ لتصبح ٣٥٢٢١ مليون دولار العام ٢٠٠٠. وجاءت اكبر نسبة في زيادة الواردات في عقد السبعينيات عندما تضاعفت الزيادة باكثر من خمسة اضعاف ونصف، في حين جاءت الزيادة ١٩٦٪ في عقد الخمسينيات و ٢٩٣٪ في عقد الستينيات و ١٨٧٪ في عقد الثمانينيات و٢٣٣٪ في عقد التسعينيات. وفيما يتعلق بالصادرات فجاءت نسبة تطورها اسرع واضخم من نسبة تطور الواردات حيث زادت من ٢٨,٥ مليون دولار العام ١٩٤٩ الى ٥٨٧٤ مليون دولار العام ١٩٨٠ لتصبح ٢٨٣٤١ مليون دولار العام ٢٠٠٠. وهذا يعني أن نسبة الزيادة في الصادرات كانت ٧٤١٪ في عقد الخمسينيات و ٣٨٦٪ في عقد الستينيات و ٧١٩٪ في عقد السبعينيات لتنخفض الى ١٩٧٪ في عقد الثمانينيات و ٢٤٤٪ في عقد التسعينيات (انظر جدول رقم ١).

إضافة لما تقدم، فقد كان العجز التجاري الصفة الملازمة للميزان التجاري الإسرائيلي منذ العام ١٩٤٩ وحتى اليوم. ففي العام ١٩٤٩ بلغ العجز التجاري بالأرقام المطلقة ٢٢٣,٤ مليون دولار ليرتفع الى ٢١٩٦ مليون دولار العام ١٩٨٠ ليصبح ٦٨٨٠ مليون دولار العام

٢٠٠٠ (انظر جدول رقم ١). في حقيقة الأمر، ان وجود عجز في الميزان التجاري الإسرائيلي منذ العام ١٩٤٩وحتى اليوم بهذا الشكل يعكس واقع السياسات التي ما انفكت اسرائيل على اتباعها والمتمثلة بالاستثمار عن طريق الاستيراد، إذ عن طريق الاستيراد استطاعت إسرائيل حشد أكبر قدر ممكن من الموارد المتاحة التي تذهب إلى التكوين الرأسمالي، ومن ثم تساعد على زيادة القدرة التصديرية، محاولة في نهاية الأمر التقليل من حجم الفجوة ما بين الواردات والصادرات. وقد نجحت اسرائيل بسياستها هذه الى حد كبير، حيث نجحت بتقليص نسبة الفارق بين الصادرات الى الواردات بشكل كبير جدا. فقد ارتفعت نسبة التغطية (أي نسبة الصادرات الى الواردات) من ١١,٣٪ العام ١٩٤٩ الى ٥٦,٢٪ العام ١٩٧٠ لتصبح ٧٦,٨٪ العام ١٩٩٠ لتصل اعلى درجة لها العام ٢٠٠٠ عندما وصلت النسبة الى ٨٠,٥٪ (انظر جدول رقم ١).

وفيما يتعلق بالتبادل السلعي بين اسرائيل من جهة والمناطق الفلسطينية في الضفة الغربية وقطاع غزة من جهة أخرى فكانت دائما في صالح اسرائيل وذلك لسببين رئيسيين ١- أن الاقتصاد الاسرائيلي هو الاقوى بين الاقتصادين وقد أثبت انه قادر على ابتلاع الاقتصاد الفلسطيني. ٢- بحكم الاحتلال والقوة العسكرية استطاعت اسرائيل أن تحتكر السوق الفلسطينية لنفسها وان تشوه الاقتصاد الفلسطيني بهدف تكريسه لصالح اسرائيل. لهذه الأسباب بلغت الصادرات الإسرائيلية للمناطق الفلسطينية ٩٢٧,٨ مليون دولار العام ١٩٨٧ لتصل ١٧٠٠ مليون دولار العام ١٩٩٩. أما الاستيراد الاسرائيلي من هذه المناطق فقد وصل الى ٣٠٣,٨ مليون دولار العام ١٩٨٧ ليبقى في هذا المستوى حتى اليوم. ففي حين ان الاستيراد الاسرائيلي من المناطق الفلسطينية لم يساوي عام ١٩٩٩ الا ١٪ من مجمل الاستيراد الأسرائيلي فان الصادرات الاسرائيلية للمناطق الفلسطينية قد بلغت في العام نفسه ٦,٧٪ من مجمل الصادرات الاسرائيلية. وهذا يعني أن نسبة التغطية في الميزان التجاري بين اسرائيل والمناطق الفلسطينية قد ارتفعت من ٣٠٠٪ العام ١٩٧٧ الى ٥٦٨٪ العام ١٩٩٩ (أنظر جدول رقم ٨). وتظهر أهمية السوق الفلسطينية بالنسبة للتجارة الخارجية الاسرائيلية بشكل اوضح عندما نعرف بان الصادرات الاسرائيلية لهذه المناطق قد رفعت نسبة التغطية في الميزان التجاري الاسرائيلي العام بنسبة تزيد على ٤,٥٪.

التوزيع الجغرافي للتجارة الخارجية الإسرائيلية

يتضح من الجداول المرفقة أن أوروبا كانت وما زالت الشريك الأهم بالنسبة لإسرائيل، ويليها في الأهمية الأميركيتان وعلى وجه الخصوص الولايات المتحدة الأميركية. أما قارة آسيا فتحتل المكان الثالث تليها قارة افريقيا.

١- القارة الأوروبية:

أشارت المعطيات الإحصائية الواردة في الجداول ٢ و ٣ و ٧ أن القارة الأوروبية كانت وما زالت تحتل المكان الأهم بين قارات العالم بالنسبة للتجارة الخارجية الإسرائيلية. لقد ارتفعت الواردات الإسرائيلية من هذه القارة من ١١١ مليون دولار العام ١٩٥٠ الى ٨٧٤ العام ١٩٧٠ لتصل ١٨٩٣٥ مليون دولار العام ٢٠٠٠. بكلمات أخرى فان نسبة واردات اسرائيل من اوروبا لمجموع وارداتها من دول العالم كانت ٣٧٪ و٦٠٪ و ٥٣٪ على التوالي. أما الصادرات الإسرائيلية لبلدان هذه القارة فتطورت من ٢٦ مليون دولار العام ١٩٥٠ الى ٤٢٧ مليون دولار العام ١٩٧٠ لتصل الى ١٠٤٢٩ مليون دولار العام ٢٠٠٠. بكلمات أخرى كان نصيب اوروبا من الصادرات الاسرائيلية الاجمالية ٧٣٪ و ٥٤٪ و٣٣٪ على التوالي. وتشير المعطيات الى أن نسبة التغطية مع القارة الآوروبية قد استمرت بالزيادة منذ العام ١٩٤٨ وحتى اليوم فكانت هذه النسبة ٢٣٪ العام ١٩٥٠ ارتفعت الى ٤٨٪ العام ١٩٧٠ لتصل الى ٥٥٪ العام ٢٠٠٠.

من بين دول القارتين الأميركيتين برزت الولايات المتحدة الأميركية كشريك رئيسي ويكاد يكون وحيدا في التجارة الخارجية الإسرائيلية. فكان نصيبها العام ٢٠٠٠ من الواردات الإسرائيلية ٦٦٤٦ مليون دولار ومن الصادرات الإسرائيلية ١١٧٣٤ مليون دولار بواقع ٩١٪ من كل من واردات وصادرات إسرائيل من والى القارتين.

ويشار الى أن الاتحاد الآوروبي حصل دائما وأبدا على نصيب الأسد من التجارة مع اسرائيل من بين دول القارة الأوروبية. فعلى سبيل المثال لا الحصر كان نصيب الاتحاد الأوروبي ١٥٤٦٦ مليون دولار من واردات اسرائيل العام ٢٠٠٠ من مجموع ١٨٩٣٥ من كل القارة. أي أن نصيب الاتحاد الأوروبي كان حوالي ٨٢٪ من مجمل الواردات الأوروبية. وكان نصيب الاتحاد الأوروبي من الصادرات الإسرائيلية ٨٥٦٣ مليون دولار العام ٢٠٠٠ من مجمل الصادرات لأوروبا التي بلغت في العام نفسه ١٠٤٢٩ مليون دولار، أي بنسبة ٨٢٪. أما الدول الأوروبية التي كانت الموردة الرئيسية لأسرائيل في تلك السنة وفي سنوات سابقة عديدة فهي: بلجيكا والمملكة المتحدة (بريطانيا) والمانيا وسويسرا وايطاليا وهولندا وفرنسا على التوالي. ونفس هذه الدول كانت المستوردة الرئيسية من اسرائيل مع فوارق بسيطة في الترتيب، حيث جاء الترتيب بالشكل التالي: بلجيكا، المانيا، المملكة المتحدة، هولندا، ايطاليا، فرنسا، وسويسرا. (انظر جدول رقم ٧).

ومما يسترعي الانتباه أن قيمة ونسبة العجز في الميزان التجاري الإسرائيلي مع اوروبا كانت وما زالت أكبر منها مع أية قارة أخرى حيث ارتفع هذا العجز من ٨٥ مليون دولار العام ١٩٥٠ ليصبح ٨٥٠٧ مليون دولار العام ٢٠٠٠ (أنظر جدول رقم ٣).

٢- الأميركيتان

احتلت القارتان الأميركيتان المرتبة الثانية من حيث الأهمية بالنسبة للتجارة الخارجية الإسرائيلية. فرغم تناقص نسبة نصيب هاتين القارتين من واردات اسرائيل مع مرور الزمن الا أن القيمة المطلقة للواردات الإسرائيلية من هذه المنطقة قد ازدادت زيادة عظيمة. فقد ارتفعت الواردات من ١٣٩ مليون دولار العام ١٩٥٠ الى ٣٧٢ مليون دولار العام ١٩٧٠ لتصل الى ٧٣٢٣ مليون دولار العام ٢٠٠٠. وكانت نسبة ما استوردته اسرائيل من القارتين مقارنة بوارداتها من دول العالم على النحو التالي: ٤٦٪ و ٢٦٪ و ٢١٪ على التوالي. أما نصيب هذه المنطقة من التصدير الإسرائيلي فكان بازدياد متواصل من الناحية العددية ومن الناحية النسبية، حيث صدرت اسرائيل الى هذه المنطقة ما قيمته ٩ مليون دولار العام ١٩٥٠ ليرتفع الى ١٧٥ مليون دولار العام ١٩٧٠ ليصل الى ١٢٣٢٣ مليون دولار العام ٢٠٠٠، أي ان نسبة نصيب هذه المنطقة من الصادرات الإسرائيلية كانت ٢٥٪ و ٢٣٪ و ٣٩٪ على التوالي. (أنظر جدول رقم ٢).

من بين دول القارتين الأميركيتين برزت الولايات المتحدة الأميركية كشريك رئيسي ويكاد يكون وحيدا في التجارة الخارجية الإسرائيلية. فكان نصيبها العام ٢٠٠٠ من الواردات الإسرائيلية ٦٦٤٦ مليون دولار ومن الصادرات الإسرائيلية ١١٧٣٤ مليون دولار بواقع ٩١٪ من كل من واردات وصادرات إسرائيل من والى القارتين. أما أهم ميزة للتجارة الخارجية الإسرائيلية مع الأمريكيتين فهي أن ميزانها التجاري قد تحول مع مرور الزمن من حالة العجز الى حالة الفائض. فقد تحول العجز الذي كان ١٩٧ مليون دولار العام ١٩٧٠ و ٥٨٠ مليون دولار العام ١٩٨٠ الى فائض في عقد الثمنينيات حيث بلغ هذا الفائض ٨٧٤ مليون دولار العام ١٩٩٠ ليضرب رقما قياسيا العام ٢٠٠٠ حينما بلغ ٥٠٠٠ مليون دولار (أنظر جدول رقم ٣). بكلمات أخرى ارتفعت نسبة التغطية من اقل من ٦٪ العام ١٩٥٠ الى ٤٧٪ العام ١٩٧٠ الى ١٢٩٪ العام ١٩٩٠ ليصل الى ١٦٨٪ العام ٢٠٠٠، الأمر الذي ساعد على خلق توازن ما في الميزان التجاري الإسرائيلي العام (أنظر جدول رقم ٢).

٣- آسيا

في الوقت الحاضر تحتل آسيا المكان الثالث في مركب التجارة الخارجية الإسرائيلية بعد أوروبا والأميركيتين. لقد تطورت التجارة الإسرائيلية مع دول هذه القارة بخطى واسعة وبشكل لافت للانتباه. ففي حين كان نصيب آسيا من مجمل الواردات والصادرات الإسرائيلية ٢,٩٪ و ١,١٪ العام ١٩٥٠ اصبحت هذه النسب ٩,٤٪ و١٣,٩٪ العام ١٩٧٠ لتصل الى ١٤,٦٪ و ١٨,٥٪ العام ٢٠٠٠. هذا بالنسبة للنسب المئوية أما فيما يتعلق بالأرقام المجردة فكان نصيب آسيا من واردات إسرائيل في الأعوام المذكورة أعلاه ٨,٨ و ٧٢ و ٥٢٠٢ مليون دولار. وبالنسبة للصادرات الإسرائيلية لهذه المنطقة فكانت ٠,٤ مليون دولار لترتفع الى ١٠٩ ولتصل ٥٨١٧ مليون دولار العام ٢٠٠٠.(أنظر جدول رقم ٢).

أهم الدول الآسيوية التي تتاجر مع اسرائيل هي اليابان وهونغ كونغ والهند والصين وسنغافورة. بإمكاننا القول أن الدول الآسيوية بحكم أن أغلبها ينتمي للعالمين العربي والإسلامي وتنتمي لمجموعة دول عدم الانحياز، لم تعترف بدولة إسرائيل ولم تقم معها علاقات تجارية الا ما ندر. الدول الوحيدة ذات الثقل الاقتصادي النسبي التي اقامت علاقات تجارية مع اسرائيل في فترة الخمسينيات كانت اليابان التي كانت تخضع للهيمنة الأميركية، وهونغ كونغ وسنغافورة اللتان كانتا تخضعان للاستعمار البريطاني. في عقد الثمانينيات دخلت الهند الى حلبة هذه التجارة لتصبح خلال فترة قصيرة احدى الدول الآسيوية المهمة التي تقيم علاقات تجارية مع إسرائيل. وبالنسبة للصين فانها كانت آخر الدول الآسيوية المهمة التي دخلت بتجارة قوية مع اسرائيل وقد تطورت هذه التجارة بخطى واسعة في عقد التسعينيات. وأظهرت الاحصائيات الإسرائيلية أن قيمة ما استوردته اسرائيل من الصين بلغ ٦٠٢ مليون دولار، وصدرت لها سلعاً بقيمة ٢٦٢ مليون دولار العام ٢٠٠٠.(أنظر جدول رقم ٧).

ومما تجدر الاشارة اليه أن بعض الدول الآسيوية تعتبر مستهلكا كبيرا للالماس الإسرائيلي، حيث يظهر من جدول رقم ٧ أن آسيا استوردت العام ٢٠٠٠ من هذه السلعة ما قيمته ٢٢٨٣ مليون

إن أول ما يسترعي الانتباه عند تتبع تطور تركيبة السلع الإسرائيلية المصدرة من العام ١٩٤٨ وحتى اليوم هو ظاهرة تراجع الأهمية النسبية للصادرات الزراعية. بالأرقام المجردة ارتفعت الصادرات الزراعية من ١٨ مليون دولار العام ١٩٤٩ الى ٨٠٩ مليون دولار العام ١٩٩٨، حين ظهر تراجع على هذه الصادرات حيث اصبحت ٧٨٢ مليون دولار العام ١٩٩٩ لتتراجع لـ ٧٠٢ مليون دولار العام ٢٠٠٠. السبب الرئيسي في تراجع هذه الصادرات خلال السنتين الأخيرتين هو مشكلة المياه التي أخذت تتفاقم في إسرائيل خلال السنوات الأخيرة.

دولار. وكان نصيب هونغ كونغ من هذه السلعة أكثر من النصف، بواقع ١١٥٦ مليون دولار أي ما نسبته ٨٤٪ من قيمة مجمل وارداتها من اسرائيل. في نفس السنة كان نصيب الهند واليابان ٣٧٥ ، ٣٣١ مليون دولار على التوالي.

كذلك تكمن أهمية آسيا بالنسبة للتجارة الخارجية الإسرائيلية بكونها تستورد من اسرائيل أكثر مما تصدر لها. بكلمات أخرى فان الميزان التجاري الإسرائيلي مع هذه المنطقة ميزان ايجابي ويحقق فائضا. فقد بلغت نسبة التغطية مع دول هذه القارة ٤,٥٪ العام ١٩٥٠ و ١٢٥٪ العام ١٩٦٠ و ١٥١٪ العام ١٩٧٠ و ٣٠٧٪ العام ١٩٨٠ و ١٨٦٪ العام ١٩٩٠ لتصبح ١١٢٪ العام ٢٠٠٠. ومن الجدير ذكره أن نسبة التغطية في عقد التسعينيات كانت في تناقص مستمر، ولم تكن نسبة العام ٢٠٠٠ شيئاً عابراً حتى أن هذه النسبة كانت أقل من ١٠٠٪ العام ١٩٩٨ (انظر جدول رقم ٢ والكتاب الإحصائي السنوي رقم ٤٦ ص ٢٧٢ – ٢٧٣، ورقم ٥١ جدول ٨,٥).

٤- افريقيا

من الظواهر المهمة التي يجب ذكرها عند الحديث عن تجارة اسرائيل مع القارة الإفريقية أنه في السنوات الاولى لانشاء دولة اسرائيل احتلت افريقيا المكان الثالث بين القارات الأربع من ناحية شراكتها بالتجارة الإسرائيلية، الا أن ذلك قد تغير خلال عقد الستينيات عندما تراجعت عن ذلك المكان لصالح آسيا، لتحتل المكان الرابع بدل آسيا. والظاهرة المهمة الاخرى هي أن نصيب افريقيا من التجارة الخارجية الإسرائيلية كان وما زال محدودا جدا حيث كان نصيب افريقيا العام ١٩٥٠: ٦,٢٪ من الواردات و ٠,٣٪ من الصادرات، وقد اصبحت هذه النسب ٢,١٪ من الواردات و ٥,٣٪ من الصادرات العام ١٩٧٠. بعد هذا التاريخ تناقصت هذه النسب لتصبح ١٪ من الواردات و ١,٧٪ من الصادرات العام ٢٠٠٠. أما الأسباب الرئيسية لعدم تطور التجارة الإسرائيلية مع هذه القارة فهي كون عدد كبير من دول القارة دولاً عربية واسلامية التي قاطعت اسرائيل منذ نشأتها، وأن الدول الأخرى دول كانت اعضاء في منظمة دول عدم الانحياز والتي ابقت على علاقات فاترة مع اسرائيل بل ان أكثر هذه الدول قد قطعت علاقاتها الدبلوماسية والاقتصادية مع اسرائيل خلال عقد السبعينيات. الى جانب ذلك فان جميع الدول الأفريقية تنتمي الى مجموعة دول العالم الثالث التي تعاني من ركود اقتصادي كبير. بمعنى آخر: أن مقدرة هذه الدول على المشاركة في التجارة الخارجية العالمية محدودة. وعليه فان مجموع قيمة ما صدرته افريقيا لإسرائيل العام ٢٠٠٠ لم يتعد ٣٧٣ مليون دولار، وهذا الرقم لا يزيد الا قليلا عما صدرته دولة السويد وحدها لاسرائيل في تلك السنة. وبالنسبة لاستيراد افريقيا من السلع الإسرائيلية فقد بلغ في نفس السنة ٤٥٥ مليون دولار فقط، أي ما يعادل ما استوردته اسبانيا من اسرائيل. (أنظر جداول رقم ٢ ، ٧ والكتاب الأحصائي السنوي رقم ٤٦ ص ٢٧٤ – ٢٧٥، رقم ٥١ جدول ٨,٥).

كما هو الحال مع القارات الأخرى فان التجارة الخارجية الإسرائيلية مع افريقيا تركزت مع دولة واحدة وهي دولة جنوب افريقيا. فهذه الدولة التي كان يسودها نظام الابرتهايد العنصري كادت أن تكون الدولة الوحيدة من بين الدول الإفريقية التي كانت تقيم علاقات دبلوماسية واقتصادية مع دولة اسرائيل خلال عقدي السبعينيات والثمانينيات. اضافة الى ذلك فان اقتصاد دولة جنوب افريقيا كان وما زال الأقوى بين اقتصاديات الدول الافريقية. في العام ٢٠٠٠ كان نصيب دولة جنوب افريقيا ٧٧٪ من مجموع واردات اسرائيل وحوالي ٥٠٪ من مجموع صادرات اسرائيل لكل دول القارة. (انظر جدول ٧).

وفيما يتعلق بنسبة التغطية مع القارة الافريقية فتراوحت بين مد وجزر حيث بلغت: ٠,٥٪ العام ١٩٥٠ و ٥٩٪ العام ١٩٦٠ و ١٣٨٪ العام ١٩٧٠ و ١٣٩٪ العام ١٩٨٠ و ٦١٪ العام ١٩٩٠ و ١٤٦٪ العام ٢٠٠٠. (انظر جدول رقم ٢ والكتاب الاحصائي السنوي رقم ٥١ جدول ٨,٥).

دول غير مصنفة

هناك بند في الاحصائيات الإسرائيلية المتعلقة بالتجارة الخارجية لدول غير مصنفة الا أنه لا يوجد أي تفسير لماذا لم تصنف تلك الدول علما أن نسبة كبيرة من التجارة الإسرائيلية مرتبطة بهذه الدول. ربما اعتقد البعض أن تلك الدول لم تصنف لأسباب سياسية أو أمنية وما الى ذلك من أسباب الا أننا نعتقد بان الأمر غير ذلك لأنه بالامكان تصنيف تلك الدول ضمن قاراتها دون ذكر اسمائها. وعلى جميع الأحوال فاننا احتسبنا (أضفنا) التجارة مع قارة اوقيانيا (استراليا وما حولها من جزر) ضمن بند الدول غير المصنفة، وذلك لصغر حجم التبادل التجاري الإسرائيلي مع هذه المنطقة. ففي العام ٢٠٠٠ استوردت اسرائيل من أوقيانيا سلعاً بقيمة ١٤٩ مليون دولار فقط، كان نصيب استراليا من ذلك ١٤٤ مليون دولار، أما التصدير الإسرائيلي لتلك المنطقة فقد بلغ في العام نفسه ٢٤٥ مليون دولار كان نصيب استراليا منه ٢٢٧ مليون دولار. (www.cbs.gov.il\yarhon\h5-h.htm)

إن نسبة كبيرة من التجارة الخارجية الإسرائيلية مرتبطة بالدول غير المصنفة، حسب تعبير الاحصائيات الإسرائيلية، وأن هذه النسبة ازدادت بشكل مطرد منذ نشوء دولة اسرائيل وحتى اليوم. ففي العام ١٩٥٠ كانت النسبة ٨٪ استيراد و ٠,٦٪ تصدير، ازدادت العام ١٩٧٠ حتى اصبحت ٧,٨٪ استيراد و ٣,٩٪ تصدير. وفي العام ٢٠٠٠ وصلت هذه النسب الى ١٠,٩٪ استيراد و ٥,٣٪ تصدير. وبالارقام المجردة بلغت قيمة السلع المستوردة العام ٢٠٠٠ من هذه الدول ٣٩١٤ مليون دولار وقيمة السلع المصدرة اليها ١٦٧٩ مليون دولار. وبالنسبة لنسب التغطية فكانت ٠,٨٪ العام ١٩٥٠ و ٢٧٪ العام ١٩٧٠ و ٧٢٪ العام ١٩٩٠ و ٤٣٪ العام ٢٠٠٠. (أنظر جدول رقم ٢).

التركيبة السلعية للتجارة الخارجية الإسرائيلية:

كما هو الحال بالنسبة للتطور الكمي للتجارة الخارجية الإسرائيلية فقد طرأ عليها أيضا تغيير كبير من الناحية النوعية.

أ- السلع المصدرة

إن أول ما يسترعي الانتباه عند تتبع تطور تركيبة السلع الإسرائيلية المصدرة من العام ١٩٤٨ وحتى اليوم هو ظاهرة تراجع الأهمية النسبية للصادرات الزراعية. بالأرقام المجردة ارتفعت الصادرات الزراعية من ١٨ مليون دولار العام ١٩٤٩ الى ٨٠٩ مليون دولار العام ١٩٩٨، حين ظهر تراجع على هذه الصادرات حيث اصبحت ٧٨٢ مليون دولار العام ١٩٩٩ لتتراجع لـ ٧٠٢ مليون دولار العام ٢٠٠٠. السبب الرئيسي في تراجع هذه الصادرات خلال السنتين الأخيرتين هو مشكلة المياه التي أخذت تتفاقم في إسرائيل خلال السنوات الأخيرة. وبما أن هذه المشكلة اصبحت مستعصية ولا أمل بحلها خلال السنوات القريبة القادمة، حتى ولو سقطت الأمطار بنسب جيدة، فان هذا القطاع من الصادرات سيعاني وسيشهد تراجعات اخرى. عندما نعالج الموضوع بشكل نسب مئوية فيتبين أن نسبة الصادرات الزراعية لمجموع الصادرات قد تراجعت بشكل كبير حتى كاد هذا النوع من الصادرات أن يتلاشى مقارنة بمجموع الصادرات. ففي العام ١٩٥٠ كانت النسبة حوالي نصف اجمالي الصادرات ثم انخفضت العام ١٩٧٠ الى ١٧٪ لتصبح العام ٢٠٠٠: ٢,٥٪ فقط. (أنظر جدول رقم ٥).

وإذا نظرنا إلى التطورات التي حدثت على التركيبة الداخلية للصادرات الزراعية نجد أنه حدثت تغيرات مهمة عليها. في السابق كانت الحمضيات تشكل العامود الفقري للصادرات الزراعية الفلسطينية والإسرائيلية، الا أن هذه السلعة خسرت من اهميتها الى حدٍّ بعيد مع مرور الزمن، حيث انخفضت أهميتها النسبية من ٧٣,٨٪ العام ١٩٦٠ الى ٣٣,٤٪ العام ١٩٨٧، و ٢٧,٥٪ العام ١٩٩٠، حتى اصبحت ١٧,١٪ فقط العام ١٩٩٩. ويعود سبب هذا الانخفاض إلى تنوع الصادرات الزراعية؛ حيث أخذت الصادرات من القطن والخضروات والزهور وثمرة الأفوكادو والبيض تتبوأ مركزا مهما من الصادرات الزراعية. ففي العام ١٩٩٩ بلغت قيمة الصادرات من الفواكه ١٣٤ مليون دولار من القيمة الاجمالية للصادرات الزراعية التي بلغت ٧٨٢ مليوناً. في نفس السنة كانت قيمة الصادرات من الخضراوات والحبوب ٢٤٩ مليوناً وصادرات الزهور ٢٢١ مليوناً، أما صادرات الحيوانات فبلغت ٢٢ مليوناً دولار. (الكتاب الاحصائي السنوي رقم ٢١ ص ٢٢١، ورقم ٣٧ ص ٢٢٢، ورقم ٣٩ ص ٢٥٠، ورقم ٥١ جدول ٧,٨).

ان ما يفسر انخفاض نسبة الصادرات الزراعية مقارنة بمجمل الصادرات، رغم أن هذه الصادرات قد حققت نجاحات كبيرة بالأرقام المجردة حتى العام ١٩٩٨، هو أن الصادرات الصناعية تطورت بخطى أوسع بكثير من تطور الصادرات الزراعية. فبعد أن كانت الصادرات الصناعية تعادل نصف الصادرات العام ١٩٥٠ اصبحت تعادل ٩٢,٥٪ العام ٢٠٠٠. وبالارقام المجردة بلغت قيمة

الصادرات الصناعية عام ١٩٥٠ حوالي ١٨ مليون دولار ارتفعت الى ٦٣٨ مليوناً العام ١٩٧٠ لتصبح ٢٦٢٢٥ العام ٢٠٠٠. (أنظر جدول رقم ٥).

صناعة الالماس كانت وما زالت أهم مركب صناعي في الصادرات الإسرائيلية. فبلغت قيمة صادرات الالماس ٥,٢ مليون دولار العام ١٩٤٩ لترتفع الى ٩٦٦٢ مليون دولار بعد حوالي نصف قرن، أي العام ٢٠٠٠. ولكن رغم هذا التطور الهائل في هذه الصناعة وهذه الصادرات الا أن نسبة صادرات الالماس من مجمل الصادرات الصناعية قد تقلص مع مرور الزمن بفعل تطور صناعات مهمة أخرى. ففي العام ١٩٤٩ كانت هذه النسبة نصف الصادرات الصناعية انخفضت لتصبح٢٨,٢٪ العام ٢٠٠٠. وهنا لا بد من الإشارة الى أن أسرائيل هي إحدى أهم المنتجين للألماس المصنع في العالم. لقد تطورت هذه الصناعة في فترة مبكرة من الوجود الصهيوني في فلسطين عن طريق صناع مهرة يهود جاؤوا الى فلسطين من بلجيكا، ذلك البلد الذي طور هذه الصناعة بمجهود صناع ورأسماليين يهود. علما أن بلجيكا ما زالت تعتبر من أهم الدول التي تنتج وتصدر هذه السلعة لدول العالم.

صناعة الالماس في اسرائيل هي احدى الصناعات التي يتم انتاجها من أجل تصديرها، حيث أن استهلاك اسرائيل منها محدود جدا. وبسبب أهمية هذه السلعة في المركب التجاري الإسرائيلي فإن الاحصائيات الإسرائيلية ليس فقط تفرد بندا خاصا بها وانما تفصل هذا البند عن مجمل الصادرات، بحيث تعلمنا مجمل الصادرات ومن ثم تدون مجمل الصادرات دون بند صادرات الالماس. في العام ٢٠٠٠ بلغ مجموع ما صدرته إسرائيل من هذه السلعة ما قيمته ٩٦٦٢ مليون دولار وبلغ فائض تصديرها على استيرادها منها ٢٩١٦ مليون دولار، الأمر الذي ساعد على تعديل الميزان التجاري الإسرائيلي ورفع من نسبة التغطية.

وبما أن الألماس سلعة كمالية ولا تدخل في دولاب الانتاج فان الدول التي تستوردها هي دول غنية في الأساس مثل الولايات المتحدة الأميركية وبلجيكا وهونغ كونغ وسويسرا واليابان. وربما كان من الملائم معرفة اين ذهب الالماس الإسرائيلي العام ٢٠٠٠ وبأية كميات وبأية نسب علما أن هذه النسب لم تتغير كثيرا منذ فترة طويلة. ففي تلك السنة بلغت الصادرات الإسرائيلية للولايات المتحدة الأميركية من هذه السلعة ٥٢٨٢ مليون دولار، والى بلجيكا ١٢٥٠ مليوناً، والى هونغ كونغ ١١٥٦ مليوناً، والى الهند ٣٧٥ مليوناً، والى اليابان ٣٣١ مليوناً، والى سويسرا ٢٤٨ مليوناً، والى المملكة المتحدة ١٣٣ مليون دولار (أنظر جدول رقم ٧).

خلال العقدين الأخيرين اهتمت اسرائيل بشكل كبير جدا بالصناعات التي تعتمد على علوم وتكنولوجيا متقدمة (صناعات هاي تِك). وقد احرزت نجاحا مهما في هذا المضمار، الأمر الذي عكس نفسه على التجارة الخارجية وعلى وجه الخصوص على الصادرات. على الرغم من أن تقارير دائرة الاحصاء تصنف المصنوعات المصدرة الى: ١- «صادرات صناعية تكنولوجية متقدمة»؛ ٢- «صادرات صناعية تكنولوجية مختلطة متقدمة»؛ ٣- «صادرات صناعات تكنولوجية مختلطة تقليدية»؛ ٤- «صادرات صناعية تكنولوجية تقليدية»، وعلى الرغم أنها قدرت نسبها بعضها لبعض بـ ٥١٪ و ٢٤٪ و ١٦٪ وحوالي ٩٪ على التوالي، الا أن هذه الدائرة لا توضح أياً من الصناعات تعتبر متقدمة وأياً منها تقليدية (انظر التقرير الذي نشر بتاريخ ٢٠٠١/٩/١٢ (www.cbs.gov.il\hodaot2001\15-01-218.htm). ربما كان البند الذي يحمل عنوان «ماكنات وأجهزة نقل» والذي يتكون في الأساس من صناعات: «ماكنات مكتبية اوتوماتيكية»، «واجهزة في مجال الاتصالات»، «واجهزة كهربائية»، أكثر بند يمثل الصناعات التكنولوجية المتقدمة. في العام ١٩٧٠ بلغت قيمة صادرات السلع التي تندرج تحت هذا البند حوالي ٣٠ مليون دولار أي ما يعادل ٥٪ من مجموع الصادرات الصناعية. في العام ١٩٩٠ ارتفعت قيمة هذه الصادرات الى ٢٨٠٢ مليون دولار بواقع ٢٨٪ من مجمل الصادرات الصناعية. وفي العام ١٩٩٩ ارتفعت قيمة هذا النوع من الصادرات الى ٨٣٨٥ مليون دولار بواقع ٣٤٪ من مجمل الصادرات الصناعية. (أنظر الكتاب الاحصائي الإسرائيلي السنوي رقم ٢١ ص ٢٢١، ورقم ٢٥ ص ٢١١، ورقم ٥١ جدول ٨,٧)

وفيما يتعلق بما يسمى بالصناعات التقليدية، مثل الملابس والأغذية والزيوت والكيماويات والأثاث، فقد تطورت بشكل كبير من ناحية الكم والنسبة خلال العقود الأربعة الأولى من الوجود الإسرائيلي، الا أن نسبة هذا النوع من الصناعة اخذت تتراجع في الفترة الأخيرة بسبب النمو السريع لصادرات السلع التكنولوجية المتقدمة.

أ- السلع المستوردة

بالنسبة إلى التركيبة السلعية للواردات، فإن هيكل الواردات الإسرائيلية يتكون حسب استخداماتها من : السلع الاستهلاكية، والسلع الاستثمارية، وسلع مدخلات الإنتاج كالسلع الوسيطة والمواد الأولية والوقود.

تشير المعطيات الإحصائية إلى أن قيمة السلع الاستهلاكية، التي تتكون من السلع المعمرة وغير المعمرة قد حافظت على نسبتها(١١٪)، من مجموع الواردات الإسرائيلية على مر العقود، علما أن قيمة هذه الواردات بالارقام المجردة ارتفعت من ١٤٣ مليون دولار العام ١٩٧٠ إلى ٥٤٤ مليون دولار العام ١٩٨٠ لتصل الى ٤٤٩٨ مليون دولار العام ٢٠٠٠. أما بالنسبة إلى واردات مدخلات الإنتاج التي تتألف من المواد الخام والمواد الوسيطة والوقود وقطع الغيار، فقد ارتفعت نسبتها من مجمل الواردات حتى وصلت حوالي ٨١٪ العام ١٩٨٠، ومنذ ذلك التاريخ تقلصت هذه النسبة حتى أصبحت ٦٠٪ عام ٢٠٠٠٠. وعلى الرغم من تراجع الأهمية النسبية لواردات مدخلات الإنتاج، الا ان القيمة العددية لهذه الواردات قد زادت من ٦٤٧١ مليون دولار العام ١٩٨٠ الى ٢١٠٥٣ العام ٢٠٠٠.

وبالنسبة للواردات من السلع الاستثمارية التي تتكون من وسائط النقل والآلات والمعدات، فقد تقلبت نسبتها من مجمل الواردات بين ٢٤٪ العام ١٩٦٥ و ١٢٪ العام ١٩٨٠، حتى اصبحت ١٧٪ العام ٢٠٠٠. وبالأرقام المجردة بلغت قيمة هذه الواردات العام ٢٠٠٠: ٥٩١٠ مليون دولار.(أنظر جدول رقم ٤).

يستنتج مما ذكر أعلاه أن الاقتصاد الإسرائيلي يعتمد في انتاجه الصناعي إلى حدٍّ كبير على مواد رئيسية تستوردها اسرائيل من الخارج. وأفضل مثال على ذلك وارداتها من المواد الخام التي تدخل في صناعة الالماس، حيث بلغت قيمة ما استوردته العام ٢٠٠٠ من مركبات هذه الصناعة ٦٧٤٦ مليون دولار، كان نصيب أوروبا منه ٥٠٧٣ مليون دولار ونصيب آسيا ٨٢١ مليون دولار. أما الدول المهمة التي صدرت الالماس لاسرائيل فهي: بلجيكيا ٢٧٣٦ مليون دولار، وسويسرا ١١١٨ مليون، والمملكة المتحدة ٨٦٥ مليوناً، والهند ٣١٢ مليوناً، وهونغ كونغ ٣٠٨ مليون. (أنظر جدول رقم ٧).

تأثير انتفاضة الأقصى على التجارة الخارجية الإسرائيلية

من السابق لأوانه التحدث عن هذا الموضوع بشكل دقيق. لقد تحدثت وسائل الاعلام، وعلى وجه الخصوص الجرائد العبرية، عن الموضوع بشكل مطول الا ان المعلومات التي ذكرتها كانت جزئية ولا تعطي صورة واضحة عن الموضوع. رغم ما قيل عن تراجع التجارة الخارجية الإسرائيلية خلال فترة انتفاضة الأقصى، يشير جدول رقم ٩ الى ان الاستيراد الإسرائيلي خلال سنة الإنتفاضة (من شهر أيلول العام ٢٠٠٠ حتى شهر آب ٢٠٠١) قد زاد عنه في السنة التي سبقت الانتفاضة بمقدار ٦٧٣ مليون دولار. كذلك الحال، زاد التصدير في سنة الانتفاضة عن السنة التي سبقتها بمقدار ٥٤٥ مليون دولار.

يشير (جدول رقم ٩) الى أن نسبة الزيادة في الواردات عادلت نسبة الزيادة في الصادرات وقد بلغت حوالي ٢٪. وعند مقارنة هذه النسبة مع نسبة الزيادة بالواردات والصادرات في السنوات السابقة نجدها ضئيلة للغاية، حيث كانت نسبة الزيادة في الواردات العام ٢٠٠٠ مقارنة بالسنة التي سبقتها أكثر من ١٣٪، ونسبة الزيادة في الصادرات في نفس السنة كانت حوالي ١٠٪. ولكن، رغم التراجع الذي حدث بنسبة الزيادة خلال سنة الانتفاضة، الا أن وسائل الإعلام توحي بأن التراجع كان أعمق من ذلك. على جميع الأحوال فقد ذكر في الجدول أن الأرقام المتعلقة بسنة الانتفاضة غير دقيقة خصوصا أنها تتكلم عن مجمل التجارة وليس عن صافي التجارة. اضافة الى ذلك فان التقارير الصادرة عن دائرة الإحصاء الإسرائيلية تتناقض بعض الشيء مع الاحصائيات التي نشرتها نفس دائرة الإحصاء والتي تم استخدامها في احتساب الجدول. فيما يلي ترجمة من التقرير الذي نشرته دائرة الاحصاء بتاريخ ٢٠٠١/٨/١٥ (الذي يتطابق الى حد بعيد مع التقرير الذي صدر بتاريخ ٢٠٠٠/٩/٣٠) بعنوان «التجارة الخارجية حسب البلاد، من كانون ثاني حتى تموز»: «الاستيراد من الولايات المتحدة تراجع في الاشهر الأخيرة بواقع ١٢٪ بحساب سنوي مقارنة بتراجع ١٦٪ من شباط وحتى ايار. في نفس الفترة تراجع الاستيراد من دول الاتحاد الاوروبي بواقع ٨٪ بحساب سنوي مقارنة ب– ١٥٪ من شباط حتى ايار. الاستيراد من باقي دول العالم تراجع من ايار حتى تموز هذه السنة بواقع ٧٪ بحساب سنوي مقارنة بتراجع بلغ ١٦٪ من كانون الثاني حتى شهر شباط». «التصدير الى الولايات المتحدة تراجع خلال الأشهر حزيران – تموز بنسبة ١٥٪ بحساب سنوي، مقارنة بالتراجع الذي بلغ ٢٨٪ من شباط حتى ايار. والتصدير الى باقي دول العالم تراجع بالأشهر الأخيرة بنسبة ٣٪ بحساب سنوي، مقارنة بتراجع بلغ ١٦٪ من شهر كانون الثاني وحتى ايار». (www.cbs.gov.il\hodaot2001\15-01-187.htm انظر كذلك نفس الموقع رقم ٢٠٠١\٠٨-٠١-٢٢٩.htm).

الخاتمة

للحكم على أداء التجارة الخارجية وعلى الأداء الاقتصادي بشكل دقيق، علينا أن نقارن الأرقام بعضها مع بعض بأسعار ثابتة وليس بدولارات قوة شرائها متغيرة. في هذا البحث المتواضع تم استخدام قيمة البضائع بالدولارات وليس بالأسعار الثابتة وذلك لصعوبة احتساب قيمة السلع بالأسعار الثابتة. رغم هذه الحقيقة بإمكاننا استنتاج ما يلي:

١– ان نسبة النمو في التجارة الخارجية الإسرائيلية كانت وما زالت نسبة عالية جدا، ومن أعلى النسب في العالم.

٢– أن نسبة التغطية (نسبة الصادرات للواردات) في التجارة الخارجية الإسرائيلية تحسنت بشكل كبير جدا حتى اصبحت ٨١٪ العام ٢٠٠٠ . ولكن رغم هذا التحسن، الا أن العجز التجاري السنوي بقي كبيرا ويزيد على ٦٨٨٠ مليون دولار.

٣– لقد أحسنت اسرائيل استخدام التجارة الخارجية بشقيها، الواردات والصادرات، لاحداث نمو اقتصادي شامل في البلاد، الا أننا يجب أن لا نبالغ بالدور الذي لعبته هذه السياسة، لأن المساعدات الخارجية التي ما انفكت اسرائيل تحصل عليها من الولايات المتحدة الأميركية ومن يهود العالم ومن المانيا وسويسرا وغيرها من الدول، والتي تبلغ قرابة ٥ مليارات دولار سنويا، كفيلة باحداث نمو اقتصادي ليس فقط في دولة صغيرة الحجم مثل اسرائيل، وانما ايضا في دول كبيرة.

٤– رغم أننا لم نعقد في هذا البحث مقارنة بين الاقتصاد الاسرائيلي وتجارتها الخارجية مع اقتصاد وتجارة دول أخرى، الا أن معلوماتنا العامة عن الموضوع تدعونا للتصريح بأن نسبة ما يتم تداوله اسرائيليا بالتجارة الخارجية مقارنة بناتجها القومي ربما يفوق مثيلاتها من النسب في جميع دول العالم، ما يعني أن الاقتصاد الاسرائيلي يعتمد بشكل كبير جدا على التجارة الخارجية، وهو أمر تكمن في طياته خطورة كبيرة، بحيث يصبح أي خلل في التجارة الخارجية العالمية، ذا تأثير كبير على الاقتصاد الاسرائيلي.

٥– التجارة الخارجية الإسرائيلية اعتمدت بشكل كبير، منذ العام ١٩٤٨وحتى اليوم، على صناعة واحدة، وهي صناعة الألماس. بدون هذه الصناعة تتراجع قيمة ونسبة البضائع المصدرة والمستوردة من والى اسرائيل بكميات كبيرة. علما أن هذه الصناعة تعتبر صناعة كمالية ولا تستهلك منها السوق المحلية الا نسبة ضئيلة جدا. اضافة الى ذلك فان الأيدي العاملة المرتبطة بها قليلة جدا. وبما أن هذه الصناعة صناعة كمالية وتصديرية في نفس الوقت فانها تبقى عرضة لتقلب الاسواق العالمية وعلى وجه الخصوص الاسواق الأميركية والاوروبية.

٦– في السنوات القليلة الماضية، لعبت الصناعة التكنولوجية المتقدمة دوراً مهماً جداً في نمو التجارة الخارجية الإسرائيلية. كذلك الحال فان هذا النوع من الصناعة يحتاج الى اسواق عالمية كثيرة وذلك لمحدودية السوق المحلية، ما يعرض الاقتصاد الاسرائيلي لهزات كبيرة في حال وقوع خلل في السوق العالمية.

٧– رغم أن نسبة ما تصدره اسرائيل وتستورده من بضائع الى ومن مناطق السلطة الفلسطينية صغيرة بالمقارنة مع مجمل صادراتها وارداتها، الا ان هذه التجارة تبقى مهمة بالنسبة لاسرائيل وذلك لأن حجم فائض التصدير على الاستيراد كبير جدا.

٨– لقد تقلصت قيمة الصادرات الزراعية الإسرائيلية من مجمل الصادرات الى حد كبير حتى كادت ان تصبح عديمة الفائدة، وإن اسرائيل تحسن صنعا لنفسها وللفلسطينيين وللدول العربية المجاورة لو قللت من هذه الصادرات بشكل أكبر بهدف توفير المياه النقية لأغراض الشرب والصناعة.

المصادر والمراجع

١ – عبدالله سيوسيليرغوني الاتجاهات العامة في الاقتصاد الإسرائيلي .عمان: بلا كفيل لسنة ١٩٨٨ .

٢ – [illegible] بيت فريدمان للدراسات ١٩٨٨ .

٣ – [illegible] عدد ٨٧، ١٩٩٢، ص ١٨١ – ٢٠٧ .

٤ – [illegible] القدس: الجمعية الفلسطينية للدراسات الاقتصادية والدولية ١٩٩٢ .

٥ – [illegible] بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية .

1- Central Bureau of Statistics. Statistical Abstract of Israel. Jerusalem. No. 21 (1970), 24 (1973), 25 (1974), 33 (1982), 37 (1986), 38, 1987, 46 (1995), 51 (2000).

٢ – [illegible] www.cbs.gov.il [illegible]

أ- hodaot2001\08-01-229.htm.

ب- hodaot2001\15-01-218.htm

ت- hodaot2001\15-01-187.htm

ث- hodaot2001\15-01-218t4.htm

ج – hodaot2001\15-01-223t.1htm

ح – yarhon\h1-h.htm

خ – yarhon\h2-h.htm

د – yarhon\h3-h.htm

ذ – yarhon\h5-h.htm

الجداول

جدول رقم (١)
تطور صافي الواردات والصادرات الإسرائيلية

بملايين الدولارات والنسب المئوية

السنة	الواردات	الصادرات	العجز (-) الفائض (+)	% الصادرات إلى الواردات (نسبة التغطية)
١٩٤٩	٢٥١,٩	٢٨,٥	٢٢٣,٤-	١١,٣
١٩٦٠	٤٩٥,٦	٢١١,٣	٢٨٤,٤-	٤٢ ,٦
١٩٧٠	١٤٥٤,٤	٨١٦,٨	٦٣٧,٦-	٥٦,٢
١٩٨٠	٨٠٧٠,١	٥٨٧٤,٣	٢١٩٥,٨-	٧٢,٨
١٩٩٠	١٥١٠٧,١	١١٦٠٣,١	٣٥٠٤-	٧٦,٨
٢٠٠٠	٣٥٢٢١,٠	٢٨٣٤١,٠	٦٨٨٠,٠-	٨٠,٥

المصدر : كتاب الإحصاء السنوي الإسرائيلي للأعوام ١٩٧٣، ص ١٩٦ – ١٩٧ ، و ١٩٨٨، ص ٢٣٨ – ٢٣٩ ، و ٢٠٠٠ ص ٥ ، جدول ١,٨

www.cbs.gov.il\hodaot2001\15-01-223t.1.htm

جدول رقم (٢)
توزيع إجمالي الواردات والصادرات حسب المناطق الرئيسية

بملايين الدولارات والنسب المئوية

	١٩٥٠		١٩٧٠		١٩٩٠		٢٠٠٠	
	واردات	صادرات	واردات	صادرات	واردات	صادرات	واردات	صادرات
الاجمالي	٣٠٢	٣٥,١	١٤٦٢	٧٧٨,٧	١٥٣٢٥,٠	١٢٠٧٩,٨	٣٥٧٤٩,٥	٣١٤٠٣,٨
%	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠
اوروبا	١١٠,٧	٢٥,٥	٨٧٤,١	٤٢٢,٧	٩٥٠٤,٣	٤٩٩٩,١	١٨٩٣٥,٢	١٠٤٢٨,٧
%	٣٦,٧	٧٢,٦	٥٩,٨	٥٤,٣	٦٢	٤١,٤	٥٣	٣٣,٢
الامريكيتين	١٣٩,٣	٨,٩	٣٧٢,٣	١٧٥,٣	٣٠٣١,٦	٣٩٠٥,٢	٧٣٢٣,٤	١٢٣٢٣,٤
%	٤٦,١	٢٥,٣	٢٥,٥	٢٢,٥	١٩,٨	٣٢,٣	٢٠,٥	٣٩,٢
آسيا	٨,٨	-,٤	٧٢,١	١٠٨,٨	١٠٤٧,٨	١٩٤٩,٢	٥٢٠٢,٠	٥٨١٧,٠
%	٢,٩	١,١	٤,٩	١٣,٩	٦,٨	١٦,١	١٤,٦	١٨,٥
افريقيا	١٨,٩	-,١	٣٠,١	٤١,٥	٢٧٤,٧	١٦٦,٥	٣٧٢,٩	٥٤٦,٠
%	٦,٢	-,٣	٢,١	٥,٣	١,٨	١,٤	١,٠	١,٧
دول أخرى	٢٤,٣	-,٢	١١٣,٤	٣٠,٤	١٤٦٧,١	١٠٥٩,٨	٢٩١٣,٨	١٦٧٨,٦
%	٨,٠	-,٦	٧,٨	٣,٩	٩,٥	٨,٧	١٠,٩	٥,٣

المصدر : كتاب الإحصاء السنوي الإسرائيلي للعام ٢٠٠٠، ص ١٠ – ١٣، جدول ٥,٨

www.cbs.gov.il\yarhon\h5-h.htm

جدول رقم (٣)
قيمة العجز (-) أو الفائض (+) في الميزان التجاري الإسرائيلي حسب المناطق

بملايين الدولارات

المنطقة السنة	١٩٥٠	١٩٦٠	١٩٧٠	١٩٨٠	١٩٩٠	٢٠٠٠
المجموع	٢٦٥,٢-	٢٨٤,٤-	٦٣٧,٦-	٢١٩٥,٨-	٣٥٠٤-	٤٣٤٥,٧ -
أوروبا	٨٥,٢-	١٢٤,٥-	٤٥١,٤-	٧٨٧,٥-	٤٥٠٥,٢-	٨٥٠٦,٥ -
آسيا	٨,٤-	٢,٧+	٣٦,٧+	٤١٢,٢+	٩٠١,٤+	٦١٥,٠+
أفريقيا	١٨,٨-	٧,٣-	١١,٤+	٥٣,١+	١٠٨,٢-	١٧٣,١ +
الأميركية	١٣٠,٤-	١٢٠,٩-	١٩٧-	٥٨٠,٣-	٨٧٣,٦+	٥٠٠٠ +
دول غير مصنفة	٢١,٦-	٣٦,٩-	٨٤,٢-	١٥٦٣,١-	٤٨٣,٨-	٢٢٣٥,٢ -
الاتحاد الأوروبي	٦١,٢-	١١٨,٢-	٤٠٧,٥-	٤٩٨,٥-	٣٤٤٣,٧-	٦٩٠٣,٤ -
الولايات المتحدة الأمريكية	٩٨,٣-	١١٧-	١٧٥,٢-	٥٩٢,٥-	٧٦٥,٨+	٥٠٨٨,١ +

المصدر : كتاب الإحصاء السنوي الإسرائيلي للعام ٢٠٠٠، ص ١٠ - ١٣. جدول ٥,٨

www.cbs.gov.il\yarhon\h5-h.htm

جدول رقم (٤)
الواردات الإسرائيلية حسب استخداماتها

بملايين الدولارات والنسب المئوية

أنواع الواردات	إجمالي الواردات		السلع الاستهلاكية		السلع الاستثمارية		مدخلات الانتاج	
السنوات	القيمة	%	القيمة	%	القيمة	%	القيمة	%
١٩٦٥	٨٣٥,٨	١٠٠	٨١,٩	٩,٩	١٧٦,٦	٢١,٤	٥٧٤,٣	٦٨,٧
١٩٧٠	١٤٦٢	١٠٠	١٤٢,٦	٩,٧	٣٤٧	٢٣,٧	٩٧٢,٤	٦٦,٥
١٩٧٥	٤١٧٢,٦	١٠٠	٣١٣	٧,٥	٦٤٨,٩	١٥,٦	٣٢٠٢,٩	٧٦,٨
١٩٨٠	٧٩٩٤,٧	١٠٠	٥٤٤,٣	٦,٨	٩٦٩,٤	١٢,١	٦٤٧١,١	٨٠,٩
١٩٨٥	٨٣١٩,٦	١٠٠	٦٢١	٧,٥	١٤١٣,٧	١٧	٦٢٧٨,٩	٧٥,٥
١٩٩٠	١٥٣٢٥,٥	١٠٠	١٥٨٥,٤	١٠,٥	٢١٩٣,٨	١٤,٢	١١٥٣٦,٦	٧٥,٢
١٩٩٥	٢٨٢٨٥,٨	١٠٠	٣٦٥٦,٩	١٢,٩	٤٩٥٠,٩	١٧,٥	١٩٦٧٤,٤	٦٩,٦
٢٠٠٠	٣٥٢٢١	١٠٠	٤٤٩٧,٦	١٢,٨	٥٩٠٩,٦	١٦,٨	٢١٠٥٣,٥	٥٩,٨

المصدر : كتاب الإحصاء السنوي الإسرائيلي للأعوام ١٩٧٤، ص ٢١٥ ، و ١٩٨٨، ص ٢٥١ ، و ٢٠٠٠، ص ١٧. جدول ٨,٨.

www.cbs.gov.il\yarhon\h3-h.htm

جدول رقم (٥)
تركيب الصادرات الإسرائيلية

بملايين الدولارات والنسب المئوية

السنة	إجمالي الصادرات	الصادرات الزراعية		الصادرات الصناعية	
		مليون دولار	%	مليون دولار	%
١٩٤٩	٢٨,٥	١٨,١	٦٣,٥	١٠,٤	٣٦,٥
١٩٥٠	٣٥,١	١٧	٤٨,٤	١٨,١	٥١,٦
١٩٦٠	٢١٦,٦	٦٣,١	٢٩,١	١٥٣,٥	٧٠,٩
١٩٧٠	٧٧٨,٧	١٢٩,٦	١٦,٦	٦٣٧,٥	٨١,٩
١٩٨٠	٥٥٣٧,٥	٥٥٥,٧	١٠	٤٨٨٠,٤	٨٨,١
١٩٩٠	١٢٠٧٩,٨	٦٥٧,٢	٥,٤	١١٠٨٥,٤	٩١,٨
١٩٩٥	١٩٠٤٦,١	٧٤٠,٥	٣,٩	١٧٢٢٣,٨	٩٠,٤
٢٠٠٠	٢٨٣٤٠,٨	٧٠٢,١	٢,٥	٢٦٢٢٤,٦	٩٢,٥

المصدر : كتاب الإحصاء السنوي الإسرائيلي للأعوام ١٩٧٠، ص ٢٢١ ، و ١٩٨٦، ص ٢٢٢ ، و ١٩٨٨، ص ٢٥٠ ، و ٢٠٠٠، ص ١٦، جدول ٧,٨

www.cbs.gov.il\yarhon\h2-h.htm

جدول (٦)
الصادرات الصناعية حسب أنواعها ونسبها

بملايين الدولارات

السنوات	١٩٩٠		١٩٩٩	
النوع	القيمة	%	القيمة	%
إجمالي الصادرات الصناعية	١٠٩٣٢,٩	١٠٠	٢٢٨٦٦,٣	١٠٠
مواد منجمية	٢٦٥,٣	٢,٤	٣٤١,٩	١,٥
مأكولات وتبغ	٦٣٧,٨	٥,٨	٤٣٩,٤	١,٩
نسيج وملابس وجلود	٧٣٣,٣	٦,٧	١١٣٦,١	٤,٩
خشب وورق ومطبوعات	٨٣,٧	٠,٧	١٦٧,٦	٠,٧
نفط مكرر	٧٩,٥	٠,٧	١٣٤,٦	٠,٦
كيماويات وزيوت	١٤٩٠	١٣,٦	٢٩٨٧,٣	١٣,١
مطاط وبلاستيك	٣٩٣	٣,٣	١٠٢٨,٥	٤,٥
منتوجات غير معدنية	٢٤,٩	٠,٢	٧٥,٩	٠,٣
معادن قاعدية	١١٦	١,١	٢٤٥	١,١
منتوجات معدنية	٣٤٤,٥	٣,١	٧٢٨	٣,٢
آلات وأجهزة	٦٢٨,٤	٥,٧	١٠١٢,٩	٤,٤
أجهزة مكتب وحاسبة وكمبيوتر	٢٨٢	٢,٦	٦١٥,٧	٢,٧
معدات ومحركات إلكترونية	٢٦٠,٩	٢,٤	٤٧٣,٧	٢,١
إلكترونيات	٢٠٢,٦	١,٨	٨٥٩	٣,٧
أجهزة اتصالات إلكترونية	٤٤٥,٧	٤,١	٢٨٩٢,٣	١٢,٦
أجهزة للصناعة والمراقبة ...الخ	٧٢٩,٣	٦,٧	١٧٠٩,٨	٧,٥
وسائل نقل	٥٥٣,١	٥,١	٩٦٩,٧	٤,٢
أثاث	٣٧,١	٠,٣	٣٠	٠,١
أخرى	٣٢٣٦,١	.٢٩	٦٤٤١,٥	.٢٨
جواهر ومواد من الذهب	٣٣٩,٦	٣,١	٤٦٣,٦	٢
مواد مختلفة للتصنيع	٨٠,١	٠,٧	١١٣,٨	٠,٥

المصدر : كتاب الإحصاء السنوي الإسرائيلي للعام ٢٠٠٠، ص ١٦، جدول ٧,٨

جدول رقم (٧)
تجارة اسرائيل الخارجية العام ٢٠٠٠ حسب المناطق والدول المهمة

بملايين الدولارات

المنطقة	الدولة	الاستيراد		التصدير	
		المجموع	بدون الماس	المجموع	بدون الماس
المجموع العام		٣٥٧٤٩,٥	٢٩٠٠٣,٢	٣١٤٠٣,٨	٢١٧٤٢,٠
الاتحاد الاوروبي		١٥٤٦٦	١١٨٥٠	٨٥٦٣	٦٩٨٣
	ايطاليا	١٧٢١	١٧٢٠	٨٠٤	٧٤٩
	بلجيكيا	٣٥٤٨	٨١٢	١٨٧٣	٦٢٣
	المانيا	٢٦٧٣	٢٦٧٠	١٥٢١	١٤٥١
	هولندا	١٤٣٧	١٤٣٧	٨٩٩	٨٩٣
	المملكة المتحدة	٢٧١٥	١٨٥٠	١٣٥٨	١٢٢٥
	فرنسا	١١٥٨	١١٥٤	٧٤٧	٧٠٤
باقي اوروبا		٣٤٦٩	٢٠١٢	١٨٦٦	١٥٦٣
	سويسرا	١٩١٨	٨٠٠	٥٠٢	٢٥٤
	تركيا	٥٨٧	٥٨٧	٤٣٤	٤٢٨
	روسيا	٤٧٣	١٨١	١٤٦	١٣٩
آسيا		٥٢٠٢	٤٣٨١	٥٨١٧	٣٥٣٤
	هونغ كونغ	٨٩٨	٥٩٠	١٣٨٤	٢٢٨
	الهند	٥٣٥	٢٢٣	٥٥٧	١٨٢
	اليابان	١١٨٧	١١٧٤	٨٣٩	٥٠٨
	الصين	٦٠٢	٥٩٣	٢٦٢	٢٢٢
افريقيا		٣٧٣	٣٧٣	٥٤٦	٤٥٥
	جنوب افريقيا	٢٨٧	٢٨٧	٢٧٠	١٧٨
الامريكيتين		٧٣٢٣	٧٠٢٦	١٢٩٣٣	٧٥٧٩
	الولايات المتحدة	٦٦٤٦	٦٣٦٢	١١٧٣٤	٦٤٥٢
دول اخرى		٣٩١٤	٣٣٥٩	١٦٧٩	١٦٢٨

المصدر: www.cbs.gov.il\yarhon\h5-h.htm

جدول رقم (٨)
تجارة اسرائيل مع الضفة الغربية وقطاع غزة

بملايين الدولارات والنسب المئوية

البند السنة	اجمالي الواردات الإسرائيلية	اجمالي الصادرات الإسرائيلية	الواردات من المناطق الفلسطينية	الصادرات إلى المناطق الفلسطينية	عجز (-) فائض (+)	نسبة التغطية %
١٩٦٧	٧٥٨,٩	٥٣١,٨	..	..	..	..
١٩٧٧	٤٨٧٦,٥	٣٤٢٦,١	١٥٤,١	٤٦٣,٤	٣٠٩,٣+	٣٠٠,٧
١٩٨٧	١١٧٥٤,٨	٩١٥٠,٢	٣٠٣,٨	٩٢٧,٨	٦٢٤+	٣٠٥,٤
١٩٩٧	٢٨٩٦٨,٧	٢٢٥٣٤,٦	٢٨٥,٢	١٦٦٥,٥	١٣٨٠,٣+	٥٨٤,٠
١٩٩٩	٣٠٩٢٩	٢٥٢٥٥	٢٩٩,٣	١٧٠٠,٣	١٤٠١+	٥٦٨,١

المصدر : كتاب الإحصاء السنوي الإسرائيلي للأعوام ١٩٧٠، ص ٢١٩، ١٩٧٤ ، ص ١٩٨ و ص ١٩٩، ١٩٨٨، ص ٢٣٨ و ص ٢٣٩ و ص ٢٤٤ و ص ٢٤٥، و ٢٠٠٠، ص ٥ جدول ١،٨

جدول رقم (٩)*
تاثير انتفاضة الاقصى على التجارة الخارجية الاسرائيلية

بملايين الدولارات*

الاستيراد				
السنة	الأشهر	الاستيراد	التصدير	الميزان التجاري
١٩٩٩	١٢-٩	١٠٦١٩	٨٤٨٦	- ٢١٣٣
٢٠٠٠	٨-١	٢٣٢١٤	١٨١٩٦	- ٥٠١٨
٢٠٠٠	١٢-٩	١٢٠٠٧	١٠١٤٥	- ١٨٦٢
٢٠٠١	٨-١	٢٢٤٩٩	١٧٠٨٢	- ٥٤١٧
السنة التي سبقت الانتفاضة ١٩٩٩/٢٠٠٠		٣٣٨٣٣	٢٦٦٨٢	- ٧١٥١
سنة الانتفاضة ٢٠٠٠/٢٠٠١		٣٤٥٠٦	٢٧٢٢٧	- ٧٢٧٩

المصدر:www.cbs.gov.il\yarhon\h3-h.htm

www.cbs.gov.il\hodaot2001\15-01-223t.1htm